TEKMUN'25

Study Guide

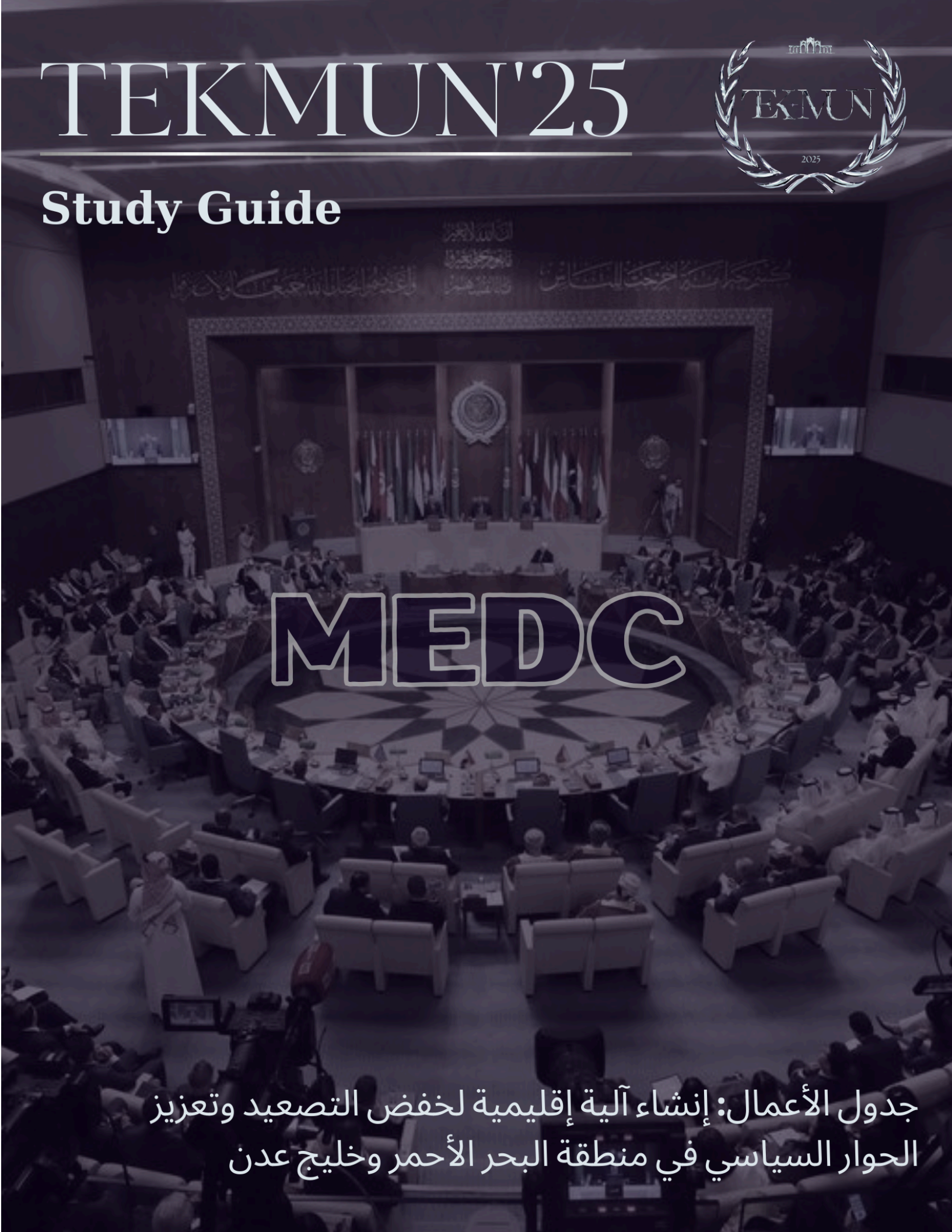

MEDC

جدول الأعمال: إنشاء آلية إقليمية لخفض التصعيد وتعزيز الحوار السياسي في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن

المحتويات

1.رسالة الامينة العامة

2.رسالة وكيلة الامينة العامة

3.مقدمة اللجنة

4.خلفية تاريخية

5.المصطلحات الرئيسية

6.أهمية الممرات المائية في البحر الأحمر للتجارة الدولية

7.الأزمات والنزاعات الحالية في المنطقة

7.1.اليمن

7.2.السودان

7.3.غزة

7.4.الصومال

8.تأثير هذه الأزمات على الأمن البحري والاقتصادي الإقليمي

9.المخاطر الناشئة عن غياب آلية إقليمية موحّدة لإدارة الأمن البحري: القرصنة، التهريب، والتدخلات الخارجية

10.اهمية إنشاء آلية دائمة لخفض التصعيد وتفعيل الحوار السياسي

11.التسلسل الزمني

11.1. 2014– بداية الحرب في اليمن

11.2. 2015 – تدخل التحالف العربي في اليمن

11.3. 2018 – إعلان مبادرة سعودية لتأسيس "مجلس الدول العربية والإفريقية المشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن

11.4. 2023 – اندلاع الحرب الأهلية في السودان

11.5. 2023 – 2024 تصاعد الحرب في غزة وتأثيرها على البحر الأحمر

11.6. الوضع الحالي (2025)

12. جهود الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في معالجة التهديدات الأمنية في البحر الأحمر

12.1. جهود الأمم المتحدة

12.2. جهود جامعة الدول العربية

13.سياسة الدول

14.اسئلة للنقاش

15.المراجع

1.رسالة الامينة العامة

السادة المندوبون المحترمون،

يشرفني وبكل حماس أن أرحّب بكم جميعاً في النسخة الثانية من TEKMUN. وبصفتي الأمينة العامة، أشعر بفخر كبير لرؤية اجتماع أفراد لامعين، شغوفين، وذوي عقلية عالمية، المستعدين للنقاش، والمناظرة، وصياغة الحلول للقضايا الملحّة في عصرنا. أُسِّس TEKMUN برؤية تهدف إلى إنشاء منصة يلتقي فيها الفكر بالدبلوماسية، ويجد فيها كل مندوب صوته. وفي هذا العام أسعى للحفاظ على هذه الرؤية من خلال تقديم مؤتمر لا يختبر قدراتكم الفكرية فحسب، بل يلهم أيضاً التعاون، والتعاطف، والقيادة. لقد تم تصميم كل لجنة بعناية لتعكس التنوع والتعقيد في العلاقات الدولية. ومن الأزمات الإنسانية إلى الأمن العالمي، يدعوكم TEKMUN'25 إلى التفكير النقدي، والتحدث بثقة، والتصرف بدبلوماسية. وأود أن أقدّم خالص امتناني لأمانتنا المخلصة، وفريق التنظيم، وفريقنا الأكاديمي على جهودهم المتواصلة في جعل هذا المؤتمر حقيقة.

وللمندوبين، أتمنى لكم مناقشات مثمرة، وصداقات جديدة، وتجارب لا تُنسى. ليكون TEKMUN'25 محطة مميزة في رحلتكم في نموذج الأمم المتحدة وتذكيراً بأن لصوتكم قيمة.

مع أطيب التحيات،

Sıla Bayram

الأمينة العامة -TEKMUN'25

2.رسالة وكيلة الامينة العامة

بسم الله الرحمن الرحيم،
السادة المندوبون الكرام،

يشرفني أن أرحب بكم جميعًا في أعمال مجلس الحوار الشرق الاوسط (MEDC) ضمن مؤتمر TEKMUN’25، حيث نجتمع اليوم تحت عنوان:
"إنشاء آلية إقليمية لخفض التصعيد وتعزيز الحوار السياسي في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن"

نقف أمام قضية ذات أهمية جيوسياسية بالغة، تجمع بين الأمن الإقليمي، مستقبل الملاحة الدولية، وتوازن النفوذ بين القوى الإقليمية والدولية. إن ما يجري في البحر الأحمر واليمن والقرن الإفريقي ليس مجرد أحداث منفصلة، بل هو فصل من فصول تشكيل النظام الإقليمي الجديد.
وأنتم، كمندوبين، لا تمثلون دولكم فحسب، بل تمثلون رؤية لمستقبل تتعايش فيه المصالح، ويُستبدل فيه التصعيد بالحوار، والانعزال بالتعاون، والتنافس السلبي بالأمن الجماعي والمسؤولية المشتركة.
إن دوركم اليوم ليس فقط تحليل الواقع، بل صياغة حلول مبتكرة يمكن أن تُلهم صناع القرار في منطقتنا التي تستحق السلام والاستقرار والازدهار.

أتمنى لكم نقاشات بناءة، ومفاوضات راقية، وعملًا دبلوماسيًا يعكس مستوى الوعي والمسؤولية.
مع خالص التمنيات بالتوفيق والنجاح،

سارة الاسعد – وكيلة الأمينة العامة – TEKMUN’25

3.المقدمة

تُعدّ منطقة البحر الأحمر وخليج عدن من أكثر المناطق حيوية وتأثيرًا في العالم، وذلك لما تمتلكه من موقع جغرافي استثنائي يربط بين قارتي آسيا وإفريقيا، ويشكّل ممرًا رئيسيًا لخطوط الملاحة الدولية. تمرّ من خلاله نسبة كبيرة من التجارة العالمية، خاصةً في مجالي الطاقة والسلع الغذائية، مما يجعل أي اضطراب في هذه المنطقة يتجاوز طبيعته المحلية ويؤثر مباشرة على الاستقرار العالمي.

ورغم هذه المكانة الحيوية، فإن المنطقة تعاني منذ سنوات طويلة من أزمات متشابكة ومتعددة الأبعاد، تشمل النزاعات المسلحة، والاضطرابات السياسية، والتدخلات الخارجية، إلى جانب تهديدات غير تقليدية مثل القرصنة البحرية، والإرهاب، وعمليات التهريب المنظمة. كل هذه التحديات تجعل من مسألة الحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليمي أمرًا بالغ التعقيد ويحتاج إلى معالجة شاملة تتجاوز الحلول المؤقتة أو الانفرادية.

من هنا، تظهر الحاجة المُلحّة إلى إنشاء آلية إقليمية واضحة وفعّالة، لا تكتفي بردّات الفعل اللحظية، بل تسعى لبناء إطار طويل الأمد للتعاون بين دول المنطقة، يُعزز الحوار السياسي، ويُوحّد الجهود في مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية والبيئية. ورغم وجود محاولات سابقة، مثل تأسيس "مجلس الدول العربية والأفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن" في عام 2020، إلى جانب جهود بعض المنظمات الإقليمية كمجموعة "إيغاد"، فإن معظم هذه المبادرات لم تحقق الأثر المرجو، غالبًا بسبب غياب الإرادة السياسية أو تضارب المصالح بين الأطراف الفاعلة.

وإذا كنا نطمح إلى مستقبل أكثر استقرارًا لهذه المنطقة، فلا بد من التفكير في حلول أكثر شمولًا واستدامة، تبدأ من تعزيز الثقة المتبادلة بين الدول، مرورًا ببناء آليات مشتركة لحماية الأمن البحري، وانتهاءً بتنسيق السياسات الاقتصادية والبيئية بشكل جماعي. فالعالم اليوم لم يعد يحتمل أن تبقى هذه المنطقة في دائرة الأزمات، وهي تمتلك من القدرات والموقع ما يجعلها ركيزة للتكامل الإقليمي، لا ساحةً للصراعات المستمرة.

4.خلفية تاريخية

منطقة البحر الأحمر وخليج عدن من بين أهم المناطق في العالم من حيث الموقع الجغرافي والتأثير السياسي. تمرّ من خلالها نسبة كبيرة من التجارة والطاقة العالمية، وبتطل عليها دول عربية وأفريقية زي اليمن، السعودية، مصر، السودان، إريتريا، جيبوتي، والصومال، وكل ده بيخليها محور لتقاطع مصالح دول كتير.

على مدار السنوات الفائتة شهدت المنطقة توترات متزايدة. أبرزها الحرب في اليمن اللي بدأت سنة 2015، واللي أدت إلى توسع نفوذ جماعة الحوثي المدعومة من إيران، في مقابل تدخل السعودية والإمارات بشكل مباشر. الصراع ده خلى المنطقة دايمًا على حافة الاشتعال.

ومؤخرًا، وبعد تصاعد الأحداث في غزة، بدأت هجمات الحوثيين على السفن في البحر الأحمر، واللي أثّرت على حركة التجارة، وخلّت دول زي أمريكا وبريطانيا ترد بضربات جوية داخل اليمن، وده زوّد التوتر أكتر.

كمان في سباق نفوذ واضح بين إيران من ناحية، والسعودية والإمارات من ناحية تانية، خاصة في الموانئ والجزر المهمة زي ميناء عدن، جزيرة ميون، وسواحل إريتريا. ده غير التواجد العسكري لدول زي أمريكا، الصين، وفرنسا، خصوصًا في جيبوتي، واللي بيزود التداخلات العسكرية وبيصعّب الوصول لحلول.

وفي الخلفية، فيه أزمات داخلية مستمرة في السودان، إريتريا، والصومال، وكلها بتأثر على استقرار المنطقة وبتخلّي التعاون الإقليمي أكتر صعوبة.

5.المصطلحات الرئيسية

1. خفض التصعيد (De-escalation): هو عملية تقليل حدة التوتر أو العنف بين أطراف الصراع سواء عبر تدخل دبلوماسي، أو وقف إطلاق نار، أو خطوات لبناء الثقة مثل تبادل الأسرى، أو سحب القوات.

2. الحوار السياسي (Political Dialogue): هو التفاوض بين أطراف النزاع، سواء كانوا دولًا أو جماعات سياسية، بهدف الوصول إلى تفاهمات أو تسويات سلمية.

3. آلية إقليمية (Regional Mechanism): تعني اتفاقًا أو هيكلًا تنظيميًا دائمًا بين عدة دول في نفس المنطقة الجغرافية للتعاون في مواجهة تحدٍ مشترك، وغالبًا ما يكون هذا من خلال إطار رسمي مثل منظمة أو اتفاقيات مشتركة.

4. البحر الأحمر وخليج عدن: مناطق بحرية شديدة الأهمية تربط بين أوروبا وآسيا، يمران عبر قناة السويس ومضيق باب المندب، وتمر منهما نسبة ضخمة من التجارة العالمية.

5. أمن الملاحة البحرية (Maritime Security): يشمل الإجراءات المتخذة لحماية السفن وطرق التجارة البحرية من التهديدات مثل القرصنة، التهريب، الحروب، أو إغلاق الممرات الحيوية

6.التجارة الدولية (International Trade):تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول، ويُعد البحر الأحمر أحد المسارات البحرية الأساسية التي تسهم في تسهيل هذه التجارة.

6.اهمية الممرات المائية في البحر الاحمر للتجارة الدولية

يُعدّ البحر الأحمر واحدًا من أهم الممرات المائية في العالم، لما يتمتع به من موقعٍ جغرافيٍ فريد يربط بين ثلاث قارات هي: آسيا، وأفريقيا، وأوروبا. هذا الموقع جعل منه محورًا استراتيجيًا للتجارة الدولية منذ العصور القديمة وحتى يومنا هذا. فالعديد من الطرق التجارية القديمة، مثل طريق البخور وطريق الحرير البحري، كانت تمر عبر البحر الأحمر، مما ساهم في ازدهار الحضارات التي قامت على سواحله.

أبرز ما يزيد من أهمية البحر الأحمر هو قناة السويس، التي تُعدّ من أهم الممرات المائية الاصطناعية في العالم. فقد تم افتتاحها عام 1869 لتربط بين البحر الأحمر والبحر المتوسط، وتوفر طريقًا مختصرًا بين أوروبا وآسيا. وبدون قناة السويس، كانت السفن تضطر إلى الإبحار حول رأس الرجاء الصالح في جنوب أفريقيا، وهو طريق طويل ومكلف من حيث الوقت والتكلفة. واليوم تمر عبر قناة السويس نسبة تُقدّر بنحو 10% من إجمالي حجم التجارة العالمية، مما يجعلها شريانًا حيويًا للاقتصاد العالمي.

تتمثل أهمية الممرات المائية في البحر الأحمر أيضًا في كونها طريقًا رئيسيًا لنقل النفط والغاز الطبيعي من منطقة الخليج العربي إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية. فمعظم صادرات الطاقة من الدول العربية تمر عبر مضيق باب المندب جنوب البحر الأحمر، والذي يُعد أحد أخطر وأهم المضائق الاستراتيجية في العالم. أي اضطراب في هذا المضيق قد يؤدي إلى تأثر حركة التجارة الدولية وارتفاع أسعار الطاقة عالميًا.

إضافة إلى ذلك، تُعتبر الموانئ المطلة على البحر الأحمر من أكثر الموانئ نشاطًا في المنطقة، مثل ميناء جدة الإسلامي في السعودية، وميناء السويس وبورسعيد في مصر، وميناء العقبة في الأردن، وميناء بورتسودان في السودان. هذه الموانئ تُسهم

في دعم التجارة الإقليمية والدولية، كما تلعب دورًا مهمًا في تطوير الاقتصادات الوطنية للدول المشاطئة للبحر الأحمر. وقد سعت هذه الدول إلى تطوير بنيتها التحتية البحرية لتحسين قدرتها على استيعاب الزيادة المستمرة في حركة السفن والبضائع.

من الناحية الاستراتيجية، يُعتبر البحر الأحمر منطقة حساسة على الصعيد الأمني والعسكري، حيث تتنافس القوى الإقليمية والعالمية على تأمين نفوذها فيه. فاستقرار حركة الملاحة في هذه المنطقة يؤثر بشكل مباشر في الاقتصاد العالمي وأمن الطاقة العالمي. ولهذا السبب، تولي الدول الكبرى اهتمامًا بالغًا بتأمين الممرات المائية والمضائق الواقعة في البحر الأحمر مثل باب المندب وقناة السويس.

في ضوء كل ما سبق، يمكن القول إن الممرات المائية في البحر الأحمر تشكل عنصرًا أساسيًا في منظومة التجارة الدولية، فهي تربط بين أهم المراكز الاقتصادية في العالم وتختصر المسافات وتقلل التكاليف، كما تسهم في دعم حركة نقل الطاقة والسلع الحيوية. واستمرار التنمية والتعاون الإقليمي بين الدول المطلة على البحر الأحمر سيُعزز من دوره كمحور استراتيجي في الاقتصاد العالمي خلال العقود القادمة.

إن البحر الأحمر ليس مجرد بحر داخلي يفصل بين قارّتين، بل هو ممر استراتيجي عالمي يربط الشرق بالغرب ويختصر طرق التجارة البحرية، مما يجعله من أهم العوامل المؤثرة في الاقتصاد الدولي وأمن الطاقة العالمي. لذا، فإن المحافظة على أمن واستقرار هذه المنطقة وتطوير بنيتها الملاحية يمثلان أولوية كبرى للدول المطلة عليه وللمجتمع الدولي بأكمله.

7.الازمات والنزاعات الحالية في المنطقة(اليمن,السودان,غزة,الصومال بشكل مختصر)

تُعَدّ منطقة الشرق الأوسط والقرن الإفريقي من أكثر المناطق التي تشهد أزمات ونزاعات معقّدة أثّرت بشكل مباشر على الأمن الإقليمي والاستقرار الدولي. تتنوّع أسباب هذه الأزمات بين صراعات سياسية على السلطة، وتدخّلات إقليمية ودولية، وأزمات إنسانية واقتصادية متفاقمة. ومن أبرز هذه الأزمات الحالية أزمات اليمن، السودان، غزة، والصومال.

7.1. في اليمن، اندلعت الحرب الأهلية منذ عام 2015 بعد سيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين) على العاصمة صنعاء، وبدء المواجهات بينها وبين الحكومة المعترف بها دوليًا والمدعومة من التحالف العربي. أدّت هذه الحرب إلى انهيار شبه كامل لمؤسسات الدولة والبنية التحتية، وجعلت اليمن يعيش واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم. أكثر من 18 مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية، فيما تجاوز عدد النازحين داخليًا أربعة ملايين ونصف. كما يعاني السكان من انعدام

الأمن الغذائي وانتشار الأمراض ونقص حاد في المياه والخدمات الصحية، في ظل تمويل إنساني ضعيف جدًا وصعوبة وصول المساعدات إلى بعض المناطق. لا تزال محاولات التوصل إلى تسوية سياسية شاملة تواجه تحديات كبيرة بسبب تعقّد المشهد الداخلي والتدخلات الخارجية.

7.2.<u>أما السودان</u>، فقد دخل في دوامة حرب داخلية منذ أبريل 2023 بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع نتيجة صراع على السلطة بعد فترة انتقالية فاشلة. تسببت الحرب في نزوح ملايين المدنيين داخل السودان وخارجه، وأصبح أكثر من نصف سكان البلاد بحاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية. شهدت مناطق واسعة، خاصة دارفور، مجازر وانتهاكات خطيرة ضد المدنيين، إضافة إلى انهيار الخدمات الأساسية وازدياد حالات المجاعة وانتشار الأوبئة. وتعقّد الأوضاع أكثر بسبب الانقسامات العرقية والتدخلات الإقليمية، مع غياب أي اتفاق سلام شامل حتى الآن، الأمر الذي يجعل السودان على حافة الانهيار الكامل لمؤسسات الدولة.

7.3.<u>وفي قطاع غزة</u>، اندلعت الحرب في أكتوبر 2023 بعد هجوم شنّته حركة حماس على إسرائيل، ما أدى إلى عملية عسكرية إسرائيلية واسعة النطاق تسببت في دمار هائل للبنية التحتية وسقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين. يعيش سكان غزة في ظروف إنسانية مأساوية نتيجة الحصار المفروض، وانعدام الكهرباء والمياه والوقود، ونقص حاد في الغذاء والدواء. كما يعاني القطاع من أزمة نزوح داخلية كبيرة مع تقييد وصول المساعدات الإنسانية. ورغم الدعوات الدولية المتكرّرة لوقف إطلاق النار وحماية المدنيين، لا يزال الوضع الإنساني يزداد سوءًا يومًا بعد يوم، مع غياب أفق سياسي واضح للحل أو لإعادة الإعمار المستدام.

7.4.<u>أما الصومال</u>، فهي تعاني منذ سنوات طويل الأمد من صراع بين الحكومة الفيدرالية وحركة الشباب المتشددة المرتبطة بتنظيم القاعدة. تسيطر الحركة على أجزاء واسعة من البلاد وتنفذ هجمات إرهابية متكررة تستهدف القوات الحكومية والمدنيين، مما أدى إلى مقتل وإصابة الآلاف. كما تواجه الصومال أزمات

إنسانية حادة بسبب الجفاف المتكرر، ونقص الخدمات الأساسية، والنزوح الداخلي المستمر. ضعف الحكومة المركزية وصعوبة بسط سيطرتها الكاملة على الأراضي جعلا البلاد في حالة هشاشة دائمة رغم الجهود الدولية لدعم الأمن وإعادة بناء المؤسسات.

تُظهر هذه الأزمات الأربع مدى عمق الترابط بين العوامل السياسية والاقتصادية والإنسانية في النزاعات الحديثة، حيث يتجاوز تأثيرها حدود الدول المعنية ليهدد الأمن الإقليمي والدولي. ومن الواضح أن الحلول العسكرية وحدها غير كافية، وأن تحقيق السلام المستدام يتطلب معالجة جذرية للأسباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية للنزاعات، إضافةً إلى تعزيز مؤسسات الدولة، وحماية المدنيين، وضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومنتظم.

8.تأثير هذه الأزمات على الأمن البحري والاقتصاد الإقليمي

إنّ هذه الأزمات والنزاعات الدائرة في المنطقة، خاصة في اليمن والسودان وغزة والصومال، تلقي بظلالها الثقيلة على الأمن البحري والاقتصاد الإقليمي. فهذه الدول تقع ضمن مناطق جغرافية حساسة تربط بين أهم الممرات المائية في العالم، مثل البحر الأحمر، خليج عدن، وبحر العرب، وهي ممرات تمرّ عبرها نسبة كبيرة من التجارة العالمية وناقلات النفط. في اليمن، أدى الصراع المستمر إلى تصاعد التهديدات للأمن البحري في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، حيث تم تسجيل هجمات متكررة على السفن التجارية، مما أجبر العديد من الشركات الدولية على تغيير مساراتها أو تعليق رحلاتها البحرية، الأمر الذي تسبب في ارتفاع تكاليف النقل والتأمين البحري وأثر سلبًا على حركة التجارة بين آسيا وأوروبا. أما في السودان، فإنّ الحرب الداخلية أدّت إلى إغلاق موانئ رئيسية على البحر الأحمر وتعطيل سلاسل الإمداد بين دول المنطقة، مما انعكس على اقتصادات الدول المجاورة مثل مصر والسعودية وإريتريا، وزاد تدفق اللاجئين من الضغط الاقتصادي والإنساني على دول الجوار. وفي غزة، أدى النزاع إلى تدمير البنية التحتية الاقتصادية، خاصة الموانئ والمعابر الحدودية، ما أدى إلى شلل شبه كامل في الحركة التجارية وانخفاض مستوى المعيشة، فيما انعكست الأزمة على الاقتصاد الإقليمي بسبب التوترات الأمنية التي أثرت على حركة السفن في شرق البحر المتوسط. أما الصومال، فإنّ ضعف مؤسسات الدولة واستمرار نشاط الجماعات المسلحة أسهما في زيادة أعمال القرصنة في خليج عدن والمحيط الهندي، ما جعل المجتمع الدولي يتدخل عبر قوات بحرية متعددة الجنسيات لحماية السفن التجارية، وهو ما يؤثر على الاستثمارات الأجنبية وفرص التنمية في المنطقة ككل.

تُظهر هذه الأزمات الأربع مدى تعقيد الترابط بين العوامل السياسية والاقتصادية والإنسانية في النزاعات الحديثة، حيث يتجاوز تأثيرها حدود الدول المعنية ليهدد الأمن الإقليمي والدولي. إنّ تهديد الأمن البحري، وزيادة أعمال القرصنة، وتعطّل الموانئ والممرات المائية الحيوية تؤثر مباشرة على التجارة العالمية وأسعار النفط والموارد الأساسية، فيما تؤدي النزاعات إلى تدفقات ضخمة من اللاجئين والنازحين، ما يزيد من الضغط على الدول المجاورة ويهدد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي فيها. ومن هذا المنطلق، يصبح من الضروري اعتماد استراتيجيات شاملة تعالج جذور النزاع، وتحمي المدنيين،

وتضمن استقرار الممرات البحرية وتعزيز التنمية الاقتصادية الإقليمية. ويظل التعاون الدولي والإقليمي، ودعم المؤسسات المحلية والدولية، حجر الزاوية لتحقيق السلام والاستقرار في هذه المنطقة الحساسة.

9.المخاطر الناشئة عن غياب آلية إقليمية موحّدة لإدارة الأمن البحري: القرصنة، التهريب، والتدخلات الخارجية

غياب آلية إقليمية أو دولية فعّالة ومتكاملة تُعنى بتنسيق مكافحة التهديدات البحرية من قرصنة، تهريب، تدخلات خارجية، إلى تهديدات جديدة مثل الطائرات من دون طيار والهجمات الصاروخية يُنتج سلسلة من المخاطر المتشابكة التي تؤثر مباشرة على الأمن البحري، الاقتصاد الإقليمي، واستقرار الدول الساحلية. ويعد هذا الغياب أحد العوامل الأساسية التي تجعل المنطقة أكثر هشاشة، حيث لا توجد جهة واحدة قادرة على وضع وتنفيذ سياسات متكاملة للحد من هذه التهديدات.

أولًا، يؤدي غياب إطار مؤسسي موحّد إلى فراغ أمني يسهل استغلاله من قبل جهات فاعلة غير حكومية أو شبه حكومية. فبدون تنسيق مستمر بين الدول الساحلية والمنظمات الدولية، يصبح من الصعب مراقبة السفن والتأكد من سلامة الممرات الملاحية. وقد أشار تقرير الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة إلى ضعف التنسيق بين الدول الساحلية في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن، مما يسهّل تهريب الأسلحة عبر البحار ويجعل تتبّعها وملاحقتها أكثر صعوبة. هذا التهريب لا يغذي فقط النزاعات المحلية، بل يزيد من تعقيد الجهود الإنسانية، ويهدد السلامة العامة للمدنيين في المناطق المتأثرة.

ثانيًا، يسهم غياب الآلية الموحدة في عودة أو تصعيد ظاهرة القرصنة البحرية والهجمات على السفن التجارية. فالممرات البحرية الحيوية مثل مضيق باب المندب والبحر الأحمر تُعد من أكثر النقاط حساسية في حركة التجارة العالمية، وأي هجوم على السفن يؤدي إلى تعطّل التجارة وارتفاع تكاليف الشحن. على سبيل المثال، شهدت الفترة من نوفمبر 2023 حتى يونيو 2024 زيادة ملحوظة في هجمات حركة الحوثي على السفن التجارية في مضيق باب المندب، مما أدى إلى انخفاض حركة السفن إلى المنطقة بنسبة كبيرة. بدون وجود آلية مشتركة للتنسيق ومراقبة هذه العمليات، تبقى الممرات البحرية عرضة لمخاطر مستمرة، وهو ما يزيد من تكلفة النقل التجاري ويؤثر على أسعار السلع الأساسية في الأسواق الإقليمية والدولية.

ثالثًا، يفتح غياب الآلية المجال أمام **التدخلات الخارجية** وتحويل الممرات البحرية إلى ساحات للتنافس الجيوسياسي. فالجهات الإقليمية والدولية التي تسعى لتعزيز نفوذها قد تستغل الفراغ الأمني للتحكم في خطوط الملاحة أو التدخل في النزاعات القائمة. ويؤدي هذا التنافس إلى زيادة التوتر السياسي في المنطقة، كما يخلق بيئة غير مستقرة للأعمال الاقتصادية، ويضعف قدرة الدول الساحلية على اتخاذ قرارات مستقلة لحماية مصالحها الوطنية. إضافة إلى ذلك، قد تستخدم بعض القوى هذه الممرات البحرية كأداة ضغط سياسي، مما يزيد من تعقيد النزاعات ويطيل أمدها.

رابعًا، من المخاطر الكبيرة أيضًا تعطّل **التجارة البحرية والاقتصاد الإقليمي**. فالممرات مثل مضيق باب المندب والبحر الأحمر تعتبر شريانًا حيويًا يربط بين آسيا وأوروبا، وأي تهديد لهذه الممرات يؤدي إلى تغييرات في مسارات الشحن، ارتفاع تكلفة التأمين، تأخير وصول البضائع، وارتفاع أسعار السلع. الدول الساحلية التي تعتمد على التجارة البحرية أو الموانئ تعاني

بشكل مباشر، ويزداد تأثير ذلك على الاقتصاد الوطني ويؤدي إلى فقدان فرص التنمية والاستثمار. علاوة على ذلك، فإن هذه المخاطر تؤثر على الاقتصاد العالمي، حيث يتم نقل نسبة كبيرة من النفط والسلع الأساسية عبر هذه الممرات البحرية، وبالتالي فإن أي اضطراب ينعكس على الأسواق الدولية.

خامسًا، يؤدي غياب آلية موحدة إلى ضعف **تطبيق سيادة القانون والمساءلة** في البحار. فالدول قد تفتقر إلى التنسيق في ملاحقة المهرّبين أو القراصنة أو التحقيق في الهجمات البحرية، مما يجعل العقوبات أقل فعالية ويخلق بيئة من الإفلات من العقاب. وقد أشار تقرير الأمم المتحدة إلى العقبات القانونية في تحريك الدعاوى القضائية ضد المهرّبين عبر المسارات البحرية، وهو ما يشجع بعض الجهات على الاستمرار في نشاطها الإجرامي دون رادع.

سادسًا، يمكن أن يؤدي هذا الغياب إلى **زيادة الخطر الإنساني والاجتماعي**. فعندما تصبح الممرات البحرية غير آمنة، تتأثر حركة السفن التي تنقل المساعدات الإنسانية والإغاثية، مما يزيد من معاناة المدنيين في المناطق المتأثرة بالنزاعات. كما يؤدي ارتفاع تكلفة النقل وتأخير وصول البضائع الأساسية إلى نقص الغذاء والدواء، وزيادة حالات الفقر والجوع بين السكان المحليين.

وأخيرًا، فإن هذه المخاطر مترابطة وتؤدي إلى حلقة مفرغة: ضعف الأمن البحري يضعف الاقتصاد الإقليمي، وهشاشة الاقتصاد تعيق قدرة الدول على بناء مؤسسات قوية وتطبيق القانون، مما يزيد من الفراغ الأمني ويعيد إنتاج النزاعات. بدون آلية موحدة وفعّالة، يصبح من الصعب كسر هذه الحلقة، وتستمر المنطقة في مواجهة تهديدات متعددة الأبعاد تهدد الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

10.اهمية إنشاء آلية دائمة لخفض التصعيد وتفعيل الحوار السياسي في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن

في ظل التوترات المتزايدة في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن، تبرز الحاجة المُلحّة إلى إنشاء آلية إقليمية دائمة تُعنى بخفض التصعيد وتعزيز الحوار السياسي بين مختلف الأطراف الفاعلة. فغياب التنسيق المؤسسي أدى إلى تفاقم النزاعات، وترك فراغًا سياسيًا وأمنيًا سمح بتدخلات خارجية وازدياد التهديدات العابرة للحدود كالإرهاب والقرصنة وتهريب الأسلحة.

إن وجود آلية دائمة ليس مجرد خيار مطروح، بل هو ضرورة تفرضها الظروف الراهنة. فبدون إطار يجمع الدول المعنية على طاولة واحدة، ستظل الأزمات تتكرر، والخلافات تتفاقم، وقد تخرج عن السيطرة. الحوار المنظّم، المبني على التفاهم والاحترام المتبادل، هو السبيل الوحيد لضمان الاستقرار وتفادي التصعيد.

مثل هذه الآلية تتيح للدول أن تتعامل مع خلافاتها بشكل مباشر ومسؤول، بعيدًا عن التدخلات الخارجية أو ردود الفعل الفردية التي قد تزيد الوضع تعقيدًا. كما تُسهم في بناء الثقة، وفتح قنوات تواصل واضحة تُقلل من سوء الفهم، وتمنح الجميع مساحة لطرح مخاوفهم وتبادل وجهات النظر.

ومن المهم أيضًا أن تكون هذه المنصة شاملة، لا تقتصر على القوى الكبرى فحسب، بل تشمل الدول الأصغر والمجتمعات المحلية، حتى لا يشعر أحد بأنه خارج المعادلة. فالتهميش لا يولّد إلا مزيدًا من التوتر، بينما الشراكة في صنع القرار تعزز الاستقرار والعدالة.

وعبر التنسيق المشترك، يمكن وضع حلول واقعية للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها مناطق عدة على سواحل البحر الأحمر وخليج عدن. فالمشكلات الأمنية كثيرًا ما ترتبط بجذور اقتصادية، ومعالجتها يتطلب مقاربة شاملة تتجاوز الحلول الأمنية المؤقتة.

وفي النهاية، فإن استقرار هذه المنطقة لا ينعكس فقط على الدول المطلة عليها، بل يؤثر في أمن التجارة العالمية وتدفقات الطاقة. لذا، فإن إنشاء آلية دائمة للحوار وخفض التصعيد يمثل خطوة ضرورية نحو مستقبل أكثر توازنًا، ويمنح المنطقة فرصة حقيقية للخروج من دائرة التوتر والاضطراب.

11.التسلسل الزمني

11.1. 2014– بداية الحرب في اليمن عندما سيطر الحوثيين على صنعاء واندلع حرب أهلية بدعم بعض الدول مثل السعودية و ايران و الامارات :

في عام 2014، اندلعت الحرب الأهلية في اليمن بعد سيطرة جماعة الحوثي على العاصمة صنعاء، مستغلة حالة الفوضى السياسية والتوترات بين الفصائل المختلفة في البلاد. أدى هذا الحدث إلى انهيار مؤسسات الدولة بشكل شبه كامل، بما في ذلك البرلمان والمرافق الحكومية الحيوية، واندلاع صراع مسلح واسع بين الحوثيين والقوى الموالية للحكومة السابقة والقبائل المحلية. وقد انعكس هذا الصراع على الأوضاع الإنسانية والاقتصادية بشكل مباشر، إذ تأثرت الخدمات الأساسية، وارتفعت معدلات النزوح والبطالة ونقص الغذاء والدواء.

تدخلت بعض الدول الإقليمية في الصراع لدعم أطراف مختلفة وفق مصالحها الاستراتيجية، حيث دعمت السعودية والإمارات الحكومة الشرعية والرئيس عبد ربه منصور هادي، في محاولة لإعادة الاستقرار ومنع توسع نفوذ الحوثيين المدعومين من إيران، التي وفرت الدعم المالي والعسكري والسياسي للحوثيين، ما أعطى الصراع بعدًا إقليميًا واضحًا. وقد أدت هذه التدخلات الخارجية إلى زيادة تعقيد النزاع، وتحوله من صراع داخلي إلى حرب بالوكالة بين القوى الإقليمية، مع انعكاسات كبيرة على الأمن الإقليمي والممرات البحرية الحيوية مثل البحر الأحمر وباب المندب.

من الناحية الأمنية، أدى اندلاع الحرب إلى تصاعد التهديدات على الممرات البحرية، حيث استخدم الحوثيون بعض الطرق البحرية لنقل الأسلحة والمواد العسكرية، وزادت احتمالات القرصنة البحرية والمخاطر على حركة السفن التجارية العابرة للبحر الأحمر. كما انعكس النزاع على الاقتصاد المحلي والإقليمي، إذ تأثرت التجارة الدولية، وارتفعت تكاليف النقل البحري والتأمين على السفن، واضطرت بعض الشركات إلى تغيير مسارات الشحن لتجنب المناطق المتأثرة بالصراع، مما زاد من ضغوط التضخم على أسعار السلع والخدمات.

على الصعيد الإنساني، أدت الحرب إلى نزوح الملايين من المدنيين داخليًا وخارجيًا، وتفاقمت الاحتياجات الإنسانية بشكل غير مسبوق، خاصة فيما يتعلق بالغذاء والدواء والمياه والكهرباء، وقد اضطرت المنظمات الدولية لتكثيف جهودها لتقديم الدعم العاجل للسكان المتضررين، في ظل صعوبة الوصول إلى المناطق المحاصرة نتيجة العمليات العسكرية المستمرة.

شكلت بداية الحرب في اليمن عام 2014 نقطة تحول حاسمة في مسار الصراع الإقليمي، إذ أظهرت كيف يمكن لأزمة محلية أن تتحول إلى صراع ذو أبعاد إقليمية ودولية، مؤثرًا على الأمن البحري والتجارة العالمية والاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة. وقد وضعت هذه الأحداث الأساس لتدخل التحالف العربي في 2015، وما تبعه من تداعيات إنسانية وأمنية واقتصادية امتدت إلى السنوات اللاحقة.

11.2. 2015 – تدخل التحالف العربي في اليمن:

في 26 مارس 2015، أعلن التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية وبدعم من دول عربية أخرى إطلاق عملية عسكرية تحت مسمى "عاصفة الحزم"، استجابةً لطلب الرئيس اليمني المعترف به دوليًا، عبد ربه منصور هادي، الذي كان قد أُجبر على مغادرة العاصمة صنعاء نتيجة سيطرة جماعة الحوثي وحلفائها على الحكومة. جاء التدخل بهدف استعادة الحكومة الشرعية وإعادة مؤسسات الدولة إلى السيطرة ومنع توسع نفوذ جماعة الحوثي المدعومة من إيران، والتي اعتبرت تهديدًا للأمن الإقليمي.

سبق التدخل العسكري سلسلة من التطورات السياسية والأمنية التي أدت إلى تدهور الوضع في اليمن، إذ سيطرت جماعة الحوثي على العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014، مستغلة حالة الفوضى السياسية والتوترات بين الفصائل المختلفة في البلاد، وتحالفت مع الرئيس السابق علي عبدالله صالح، ما زاد من تعقيد المشهد السياسي. حاولت الحكومة الشرعية التفاوض مع الحوثيين لحل الأزمة سلمياً إلا أن المحاولات فشلت، حيث رفض الحوثيون التراجع عن السيطرة على مؤسسات الدولة، بما في ذلك البرلمان والمرافق الأمنية، مما دفع التحالف العربي إلى التدخل العسكري المباشر.

كان للجانب الإقليمي دور كبير في دفع التحالف إلى اتخاذ هذا القرار، فقد أعربت السعودية ودول الخليج عن قلقها من تحول اليمن إلى منطقة نفوذ إيراني مباشر أو غير مباشر، وهو ما يمثل تهديدًا للأمن القومي ولأهم الممرات البحرية، خصوصًا مضيق باب المندب والبحر الأحمر، التي تشكل شريانًا حيويًا لحركة التجارة العالمية ونقل النفط والغاز. كما فشل الحل السياسي والمفاوضات السابقة في إعادة التوازن أو تحقيق الاستقرار داخل اليمن، وظهور جماعات مسلحة تابعة للحوثيين أدى إلى تدهور الأوضاع الأمنية.

بدأ التحالف العمليات العسكرية عبر الغارات الجوية المكثفة على مواقع الحوثيين في شمال اليمن، مع فرض حصار جوي وبحري وبري على مناطق محددة لقطع خطوط الإمداد العسكرية والحد من قدرة الحوثيين على التحرك، وفي أبريل 2015 تم الإعلان عن مرحلة لاحقة تحت تسمية "إعادة الأمل"، التي أضافت أبعادًا سياسية ودبلوماسية إلى العمليات العسكرية، بما في ذلك دعم المفاوضات الدولية ومحاولة استعادة الاستقرار عبر قنوات دبلوماسية. كما تم نشر قوات برية من السعودية والإمارات ودول عربية مشاركة للعمل على الأرض إلى جانب الدعم الجوي، مع التركيز على استعادة السيطرة على المناطق الحيوية مثل عدن والمناطق الساحلية الجنوبية لضمان حماية الممرات البحرية ومنع أي تهديد محتمل للسفن التجارية.

أدى التدخل إلى تصاعد النزاع بشكل كبير، مع سقوط آلاف القتلى والجرحى بين المدنيين والعسكريين على حد سواء، وتشرد الملايين داخل اليمن وخارجه، ودمرت البنية التحتية الحيوية بما في ذلك المطارات والموانئ والمرافق الصحية، مما أثر بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني وسُبل الإعاشة اليومية للسكان.

على الصعيد السياسي، أدى التدخل إلى ظهور جماعات محلية مدعومة من التحالف توازياً مع الحكومة الشرعية، مما زاد من تعقيد المشهد السياسي وصعوبة تحقيق تسوية شاملة، وعلى الرغم من استعادة بعض المناطق مثل عدن وإضعاف مواقع الحوثيين في بعض الجبهات، استمر النزاع لفترة طويلة، مما أعاق أي جهود لتحقيق استقرار شامل في البلاد.

أما من الناحية الإنسانية، فقد أصبحت نسبة كبيرة من السكان بحاجة إلى مساعدات عاجلة، مع تفاقم خطر المجاعة ونقص الغذاء والدواء والمياه، خصوصًا في المناطق المحاصرة والمناطق الساحلية المتضررة، الأمر الذي أدى إلى أزمة إنسانية غير مسبوقة حيث أصبح اليمن يعاني من نقص حاد في الخدمات الأساسية والتعليم والرعاية الصحية.

كان للتدخل العسكري أثر مباشر على الأمن البحري، إذ أصبحت مضائق البحر الأحمر وباب المندب مناطق توتر عالية، واستخدمتها الأطراف المتصارعة للنقل والمناورة العسكرية، مما جعل حركة السفن التجارية أكثر عرضة للخطر، كما أدى الحصار البحري والجوي إلى تعطّل وصول بعض الشحنات التجارية، مما انعكس على التجارة العالمية وعلى الدول الساحلية التي تعتمد على هذه الممرات الحيوية، وقد أثر هذا الوضع بشكل خاص على صادرات النفط والغاز، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف النقل البحري والتأمين على السفن، واضطرار بعض الشركات إلى إعادة توجيه مسارات الشحن لتجنب مناطق النزاع.

استمر النزاع ليترك تأثيرات اقتصادية سلبية على المنطقة بأكملها، حيث تراجع حجم التجارة والاستثمارات وارتفعت أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية بسبب تأخر وصول الشحنات وتعطل الموانئ، وعلى الصعيد السياسي زاد التدخل من حدة التوتر الإقليمي بين دول الخليج وإيران، وأدى إلى تعقيد جهود الوساطة الدولية لتحقيق تسوية سلمية، حيث أصبح اليمن ساحة لصراع النفوذ الإقليمي والدولي.

شكل تدخل التحالف العربي نقطة محورية في الأزمة اليمنية، إذ غيّر ديناميكيات الصراع وأضاف بعدًا إقليميًا ودوليًا واضحًا، ورغم الإمكانيات العسكرية الكبيرة والتحالف الواسع، لم يتمكن التدخل من إنهاء النزاع أو إعادة الدولة إلى وضعها السابق قبل 2014، وكان للأثر الإنساني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي نتائج كبيرة، وأثر بشكل مباشر على استقرار الممرات البحرية الحيوية وأمن التجارة الدولية.

11.3. 2018 – إعلان مبادرة سعودية لتأسيس "مجلس الدول العربية والإفريقية المشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن:

في عام 2018، أعلنت المملكة العربية السعودية عن مبادرة لتأسيس "مجلس الدول العربية والإفريقية المشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن"، بهدف تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الدول المطلة على هذه الممرات البحرية الحيوية. جاءت هذه المبادرة في سياق تصاعد التوترات الأمنية في البحر الأحمر وخليج عدن، نتيجة انتشار القرصنة البحرية، وتهريب الأسلحة والمخدرات، والتدخلات الخارجية التي تهدد استقرار المنطقة. كما جاءت المبادرة استجابة للحاجة الملحة إلى وجود آلية موحدة لتنسيق الجهود بين الدول المطلة على الممرات البحرية الحيوية، سواء على الصعيد الأمني أو الاقتصادي أو البيئي، بهدف حماية التجارة الدولية وتأمين نقل الطاقة والبضائع.

ركزت المبادرة على عدة محاور رئيسية، أهمها تعزيز التعاون الأمني بين الدول الأعضاء لمكافحة القرصنة البحرية والتهريب، وإنشاء قنوات اتصال مباشرة لمراقبة الحركة البحرية، وتبادل المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالتهديدات

المحتملة. كما هدفت المبادرة إلى تطوير البنية التحتية للموانئ والمرافق البحرية، وتعزيز قدرة الدول على إدارة الأزمات البحرية، سواء من خلال التدريبات المشتركة أو وضع خطط طوارئ لمواجهة أي تهديدات بحرية.

على الصعيد الاقتصادي، ركزت المبادرة على حماية التجارة الدولية عبر هذه الممرات البحرية، إذ يمر عبر البحر الأحمر وخليج عدن أكثر من 12٪ من التجارة العالمية، بما في ذلك شحن النفط والغاز والسلع الأساسية. وأكدت المبادرة على أهمية ضمان استقرار هذه الممرات لتقليل تكاليف الشحن البحري والتأمين على السفن، وتشجيع الاستثمارات في البنية التحتية البحرية والموانئ، مما يعزز التنمية الاقتصادية للدول المطلة على المنطقة.

كما تضمَّنت المبادرة بعدًا دبلوماسيًا، حيث سعت إلى إنشاء آلية تشاورية بين الدول الأعضاء لمناقشة التحديات المشتركة ووضع سياسات مشتركة للتعامل مع التهديدات الإقليمية والدولية. وقد لاقت المبادرة ترحيبًا من بعض المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة ومنظمة البحرية الدولية، باعتبارها خطوة هامة نحو تعزيز الأمن البحري وتنسيق الجهود بين الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن.

تمثل هذه المبادرة مثالًا على كيفية الاستجابة للتحديات الأمنية والاقتصادية في منطقة استراتيجية مهمة عالميًا، وكيف يمكن للدول الإقليمية التعاون مع بعضها البعض لتأسيس آليات فعالة لضمان سلامة التجارة الدولية وأمن الممرات البحرية الحيوية، وكذلك تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة. كما أكدت المبادرة على ضرورة التنسيق المستمر بين الدول لضمان تحقيق أهدافها على المدى الطويل، بما يشمل تطوير خطط عمل مشتركة، وتحسين القدرات البحرية، وتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية لتأمين هذه الممرات الحيوية.

11.4. 2023 – اندلاع الحرب الأهلية في السودان :

في عام 2023، اندلعت الحرب الأهلية في السودان بعد تصاعد التوترات السياسية بين القوات الحكومية والفصائل المسلحة المحلية، والتي طالما وجدت جذورها في الصراعات القبلية والإقليمية الطويلة، بالإضافة إلى التنافس على الموارد الطبيعية مثل النفط والمعادن والمياه. أدى هذا الصراع إلى انهيار جزئي للأمن على مستوى الحدود والمناطق الداخلية، وظهرت سيطرة بعض الجماعات المسلحة على مناطق واسعة من الأراضي الشرقية والغربية، بما في ذلك المناطق الساحلية المطلة على البحر الأحمر.

أدى هذا الوضع إلى تأثيرات مباشرة على الأمن البحري، إذ استغلت بعض الجماعات المسلحة الطرق البحرية لنقل الأسلحة والذخائر والمواد العسكرية عبر السواحل السودانية، وهو ما شكل تهديدًا واضحًا لحركة السفن التجارية العابرة للبحر الأحمر. وأصبح ميناء بورتسودان، الذي يُعدّ من أهم الموانئ السودانية والممرات الرئيسية لتصدير واستيراد البضائع، عرضةً للتأثيرات السلبية للنزاع، حيث تعطلت بعض العمليات الملاحية وارتفعت المخاطر على السفن العابرة، ما دفع شركات الشحن إلى إعادة توجيه مساراتها لتجنب المناطق المتأثرة، وزاد من تكاليف النقل البحري والتأمين على السفن.

تجلّت تداعيات الحرب على الاقتصاد السوداني والإقليمي بشكل واضح، إذ تضررت التجارة الداخلية والخارجية، وتراجعت الصادرات والواردات بسبب تعطّل الموانئ وشلّ حركة الشحن، كما ارتفعت أسعار السلع الأساسية والوقود نتيجة التأخير في وصول الشحنات وارتفاع تكاليف النقل البحري. كما أدى النزاع إلى انعدام الاستقرار في المناطق الحدودية والموانئ البحرية، وهو ما جعل المنطقة أكثر عرضة للتهريب والقرصنة البحرية، وزاد من المخاطر على التجارة العالمية التي تعتمد على الممرات البحرية السودانية لمرور النفط والمواد الأساسية.

على الصعيد الإنساني، تسببت الحرب في نزوح مئات الآلاف من المدنيين داخليًا وخارجيًا، خصوصًا من المناطق القريبة من خطوط الصراع والمناطق الساحلية المتضررة، كما ارتفعت حاجة السكان إلى الغذاء والمياه النظيفة والرعاية الطبية، بينما واجهت المنظمات الإنسانية صعوبات كبيرة في تقديم المساعدات بسبب انعدام الأمن على الطرق والموانئ. وكانت بعض المناطق الساحلية معرضة لخطر حصار جزئي، ما أعاق إيصال المساعدات العاجلة إلى المدنيين المتضررين.

كما أسهم النزاع السوداني في زيادة التوتر الإقليمي، حيث عبّرت بعض الدول المطلة على البحر الأحمر عن قلقها من تأثير الحرب على الأمن البحري والملاحة التجارية، وحذرت من احتمال تهريب الأسلحة أو وصول عناصر مسلحة إلى الممرات البحرية الحيوية، مما قد يهدد حركة التجارة الدولية. وقد أصبح من الواضح أن النزاعات الداخلية في السودان يمكن أن تتجاوز حدودها الجغرافية وتؤثر على الأمن البحري والتجارة العالمية، وهو ما يفرض ضرورة تعزيز التعاون بين الدول المطلة على البحر الأحمر والمجتمع الدولي لمراقبة الحركة البحرية وتأمينها، وضمان استمرار تدفق التجارة الدولية بشكل آمن ومستقر.

بشكل عام، توضح الحرب الأهلية في السودان عام 2023 كيف يمكن للصراعات المحلية أن تتحول إلى تهديدات إقليمية، مؤثرة على الأمن البحري والموانئ الحيوية والملاحة الدولية، إضافة إلى الضغط على الاقتصاد الإقليمي والدولي. كما تبرز الحاجة الملحة لتطوير آليات تنسيق إقليمي ودولي لمراقبة الممرات البحرية، وتأمينها ضد أي تهديد محتمل، وتعزيز القدرات البحرية للدول المطلة على البحر الأحمر لضمان سلامة التجارة والمصالح الاقتصادية المشتركة، بالإضافة إلى دعم الجهود الإنسانية والإغاثية للسكان المتضررين من النزاع.

11.5. 2023 – 2024 تصاعد الحرب في غزة وتأثيرها على البحر الأحمر:

خلال عامي 2023 و2024، شهد قطاع غزة تصاعدًا ملحوظًا في الحرب بين حركة حماس والسلطة الإسرائيلية، نتيجة التوترات المستمرة والصدامات المتكررة، حيث تصاعدت العمليات العسكرية والهجمات الصاروخية بين الطرفين بشكل شبه يومي في بعض الفترات. أدى هذا التصعيد العسكري إلى زيادة المخاطر الأمنية ليس فقط داخل غزة، بل امتد تأثيره إلى المنطقة الإقليمية بأكملها، خصوصًا إلى الممرات البحرية الحيوية مثل البحر الأحمر ومضيق باب المندب، الذي يُعدّ من أهم الطرق التجارية الدولية لشحن النفط والسلع الأساسية بين الشرق والغرب.

أصبح البحر الأحمر والممرات البحرية المحاذية لغزة مناطق حساسة بشكل متزايد، إذ ارتفعت احتمالات تهريب الأسلحة والمواد الحربية عبر الطرق البحرية، واستُخدمت بعض القوارب الصغيرة لنقل الإمدادات العسكرية والمقاتلين بين مناطق متفرقة. هذا الوضع ألقى بظلاله على الأمن البحري الإقليمي، حيث أصبحت السفن التجارية معرضة لمخاطر غير مباشرة مثل المضايقات أو التأخير أو حتى الهجمات المحتملة، ما دفع بعض الدول إلى إعادة تقييم طرق مرور السفن وفرض قيود مؤقتة على الملاحة في مناطق معينة لتجنب أي تهديد محتمل.

الأثر الاقتصادي لهذه الحرب على حركة التجارة العالمية كان واضحًا، إذ ارتفعت تكاليف الشحن البحري نتيجة زيادة التأمين على السفن العابرة للمنطقة، واضطرت بعض الشركات إلى تغيير مسارات الشحن لتجنب المناطق المتأثرة بالصراع، مما أدى إلى تأخير وصول البضائع وارتفاع الأسعار على المستهلك النهائي. كما أن استمرار التوترات البحرية أدى إلى ضغط إضافي على البنية التحتية للموانئ الإقليمية، والتي تعتمد على استقرار الأوضاع الأمنية لتسيير حركة السفن بكفاءة.

على الصعيد الإنساني، أسفر التصعيد العسكري عن أضرار كبيرة في غزة، حيث ارتفعت أعداد المدنيين النازحين والمتضررين، وتفاقمت حاجة السكان إلى المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الغذاء والدواء والمياه النظيفة، خاصة مع تضرر البنية التحتية الأساسية للمرافق الصحية والكهرباء والمياه. وقد اضطرت المنظمات الإنسانية الدولية إلى تكثيف جهودها لتقديم الدعم العاجل، في ظل صعوبات الوصول إلى بعض المناطق المحاصرة نتيجة العمليات العسكرية المتكررة.

إضافة إلى ذلك، أدى تصاعد الصراع إلى زيادة التوتر الإقليمي، إذ أبدت بعض الدول المجاورة مخاوفها من تأثير الحرب على الأمن البحري والاقتصاد الوطني، مع تصاعد المخاطر المحتملة من تهريب الأسلحة أو وصول عناصر مسلحة إلى الممرات البحرية الحيوية. وأصبح الوضع مثالًا على كيفية تأثير النزاعات الإقليمية على التجارة العالمية والأمن البحري، إذ يمكن لصراع محلي أن يتسبب في تعطيل حركة الملاحة البحرية الدولية ويزيد من التوترات بين الدول المتشاطئة.

بشكل عام، يظهر تصاعد الحرب في غزة خلال 2023–2024 كيف يمكن للصراعات الإقليمية أن تتجاوز حدودها الجغرافية مباشرة، مؤثرة على الممرات البحرية الحيوية والتجارة الدولية والأمن الإقليمي، مما يستدعي تعزيز التعاون بين الدول والمنظمات الدولية لضمان مراقبة حركة السفن وتأمين الممرات البحرية ضد أي تهديدات محتملة، بالإضافة إلى تقديم الدعم الإنساني العاجل للسكان المتضررين وحماية الاقتصاد المحلي والإقليمي من تداعيات الصراع.

11.6.الوضع الحالي (2025):

يُعدّ البحر الأحمر وخليج عدن من أبرز الممرات البحرية في العالم، ليس فقط بسبب موقعهما الاستراتيجي الذي يربط بين المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط عبر قناة السويس، بل أيضًا لما يشكّله هذان الممران من شريان حيوي لحركة التجارة والطاقة العالمية. تمر عبرهما نسبة كبيرة من النفط الخام والغاز الطبيعي والسلع الأساسية، ما يجعل أي اضطراب في

أمنهما أو استقرارهما له انعكاسات مباشرة على الاقتصاد العالمي وأسواق الطاقة. هذه الأهمية الاستراتيجية جعلت المنطقة ساحة للتنافس الإقليمي والدولي، ومحلّ توترات سياسية وعسكرية مستمرة.

البعد الأمني: من الناحية الأمنية، شهدت المنطقة تصاعدًا ملحوظًا للتهديدات خلال السنوات الأخيرة. ارتفعت معدلات حوادث القرصنة والاعتداءات على السفن التجارية، خصوصًا مع استمرار الحرب في اليمن وتفاقم الصراع بين جماعة الحوثي المدعومة من إيران والحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا. نفّذت الجماعة عدة هجمات على سفن تمر عبر مضيق باب المندب والبحر الأحمر، بحجّة دعم القضية الفلسطينية، وهو ما أثار قلق المجتمع الدولي بشكل كبير.

وقد دفع هذا الوضع العديد من الدول الكبرى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا، إلى نشر قوات بحرية لحماية مصالحها وضمان استمرار حركة الملاحة التجارية، كما تم تعزيز التعاون بين القوات البحرية لدول المنطقة والمنظمات الدولية لتأمين الممرات البحرية ومنع أي هجمات على السفن التجارية. ومع ذلك، تظل التهديدات قائمة، نظرًا للطبيعة المتغيرة للصراع في اليمن وصعوبة فرض سيطرة كاملة على السواحل والممرات المائية الحيوية.

البعد السياسي: من الناحية السياسية، تتشابك مصالح عدة أطراف محلية وإقليمية ودولية في المنطقة، ما يزيد من تعقيد المشهد. دول الخليج، وعلى رأسها السعودية والإمارات، تسعى إلى تعزيز نفوذها وتأمين ممراتها البحرية وحماية مصالحها الاقتصادية، في حين تحاول إيران فرض وجودها من خلال دعم جماعات مسلحة مثل الحوثيين، مما يخلق توترًا دائمًا في المنطقة.

إضافة إلى ذلك، تزايد اهتمام دول أخرى مثل تركيا وروسيا والصين بالمنطقة، سواء من خلال اتفاقيات تجارية وعسكرية أو عبر وجود عسكري مباشر، ما يزيد من حدّة التنافس ويحول الممرات البحرية الحيوية إلى ساحة لصراع النفوذ الدولي. هذا التنافس السياسي يعقد جهود الوساطة وحل النزاعات، ويجعل أي اتفاقات مؤقتة معرضة للانهيار بسبب تضارب المصالح بين القوى الإقليمية والدولية.

البعد الاقتصادي: الجانب الاقتصادي يُعدّ من أبرز المتأثرين بهذه التوترات، إذ يمر أكثر من 12% من التجارة العالمية عبر البحر الأحمر وخليج عدن، بما في ذلك ناقلات النفط والغاز والسفن التجارية التي تنقل السلع الأساسية بين آسيا وأوروبا. أي تهديد أمني أو تصعيد عسكري يؤدي إلى زيادة تكاليف الشحن والتأمين، ويجبر بعض الشركات على تغيير مساراتها البحرية، مما يؤدي إلى تأخير وصول البضائع وارتفاع كلفتها.

كما يؤثر عدم الاستقرار على الموانئ الحيوية مثل ميناء الحُديدة في اليمن والموانئ السودانية على البحر الأحمر، حيث تعرّضت البنية التحتية لبعضها لأضرار مباشرة نتيجة النزاعات المسلحة. هذا التعطّل يقلل من القدرة على استقبال السفن، ويؤثر على حركة التجارة الإقليمية ويزيد من الضغط الاقتصادي على الدول الساحلية التي تعتمد على هذه الممرات لتصدير وارداتها واستيرادها.

البعد الإنساني: على الصعيد الإنساني، يعيش السكان المحليون في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن أوضاعًا صعبة للغاية. المدنيون في اليمن، وخاصة في المناطق الساحلية المحيطة بميناء الحُديدة، يتعرضون لخطر القصف والحصار، ويعانون من نقص الغذاء والمياه والدواء، بالإضافة إلى الانقطاع المستمر للكهرباء والخدمات الأساسية. كما تؤدي النزاعات في السودان إلى نزوح جماعي للسكان، ما يزيد من الضغط على الموارد ويضعف الاستجابة الإنسانية في مناطق أخرى.

هذا الواقع يجعل السكان المدنيين عرضة لمخاطر متعددة، ليس فقط بسبب الحرب المباشرة، بل أيضًا بسبب الآثار الاقتصادية غير المباشرة للتوترات البحرية وتأثر حركة التجارة والإمدادات الإنسانية. كما أن ضعف التنسيق بين الجهات الإقليمية والدولية في تأمين الممرات البحرية يزيد من صعوبة إيصال المساعدات إلى المناطق المحتاجة ويطيل أمد الأزمة الإنسانية.

الاستنتاج: باختصار، يمثل البحر الأحمر وخليج عدن منطقة استراتيجية حيوية على المستوى العالمي، إلا أن استمرار النزاعات والتوترات في اليمن والسودان، بالإضافة إلى تدخلات القوى الإقليمية والدولية، يعرض الممرات البحرية الحيوية لمخاطر متعددة على الصعد الأمنية والسياسية والاقتصادية والإنسانية. ومن دون آلية تنسيق إقليمية ودولية موحدة، ستظل هذه المخاطر مستمرة، مما يزيد من تعقيد الوضع في المنطقة ويهدد استقرار التجارة والطاقة العالميين.

12.جهود الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في معالجة التهديدات الأمنية في البحر الأحمر

12.1.جهود الأمم المتحدة

قامت الأمم المتحدة بعدد من المبادرات الدبلوماسية والأمنية والإنسانية لمعالجة التهديدات الأمنية في البحر الأحمر والحدّ من آثار غياب آلية إقليمية موحّدة، ومن أبرز هذه الجهود:

قرارات مجلس الأمن: أصدر مجلس الأمن عدة قرارات تهدف إلى مكافحة القرصنة، والحدّ من تهريب الأسلحة، وتعزيز التعاون الدولي لحماية السفن التجارية وتأمين الممرات البحرية.

لجان الخبراء وآليات الرصد: أنشأت الأمم المتحدة فرق خبراء تُعدّ تقارير دورية حول تهريب السلاح، الأنشطة غير المشروعة، وتأثير النزاعات على أمن الملاحة.

الوكالات الإنسانية: تقدّم منظمات مثل UNHCR وWFP وUNICEF مساعدات إنسانية للمجتمعات المتضررة من النزاعات في دول المنطقة، وتساهم في تقليل المخاطر وتهدئة الأوضاع.
الوساطة والمساعي الدبلوماسية: يقوم مكتب الأمين العام بمحاولات مستمرة للوساطة بين أطراف النزاعات في دول البحر الأحمر بهدف تعزيز الاستقرار.

12.2.جهود جامعة الدول العربية

بصفتها منظمة إقليمية تضم الدول العربية المطلة على البحر الأحمر، بذلت جامعة الدول العربية جهودًا لتعزيز الأمن البحري والحد من المخاطر الناتجة عن غياب التنسيق المشترك:

الاجتماعات الطارئة والبيانات المشتركة: عقدت الجامعة اجتماعات طارئة بشأن تدهور الأمن البحري، وأصدرت بيانات تدعو إلى موقف عربي موحّد.

الوساطة بين أطراف النزاعات: شاركت الجامعة في جهود الوساطة لحل النزاعات في اليمن والسودان والصومال بهدف تخفيف التوتر.

برامج الدعم الأمني والتنموي: نفّذت مشاريع تهدف إلى دعم القدرات المؤسسية والأمنية للدول الأعضاء، وتعزيز الرقابة البحرية.

التعاون مع الأمم المتحدة: عملت الجامعة على مبادرات مشتركة في مجالات الأمن البحري والمساعدات الإنسانية.

13.سياسة الدول

١. اليمن:

اليمن دولة تقع في جنوب شبه الجزيرة العربية، وتمتاز بموقع استراتيجي مهم يطل على البحر الأحمر وخليج عدن، مما يجعلها نقطة محورية في الملاحة الدولية والتجارة البحرية. موقف اليمن تجاه موضوع إنشاء آلية إقليمية لخفض التصعيد وتعزيز الحوار السياسي يعكس الاهتمام بالحفاظ على سيادتها الوطنية وأمنها الداخلي، خصوصًا في ظل الحرب المستمرة مع الحوثيين والتدخلات الإقليمية من قوى مثل السعودية والإمارات وإيران. الحكومة اليمنية تسعى إلى وقف التصعيد العسكري على أراضيها وحماية المدنيين، وتؤكد على ضرورة أن يكون أي حل إقليمي متوازن يأخذ في الاعتبار مصلحة الشعب اليمني واستقراره، دون السماح لأي قوى خارجية بالهيمنة على شؤونها الداخلية. اليمن أيضًا تركز على حماية حرية الملاحة البحرية ومنع أي تهديدات تتعلق بالهجمات على السفن في البحر الأحمر وخليج عدن، لضمان استقرار التجارة الدولية.

دور اليمن في الموضوع يتمثل في كونها الدولة المضيفة والمركزية التي ترتبط بها كل العمليات الأمنية والسياسية في البحر الأحمر وخليج عدن. أي آلية لخفض التصعيد يجب أن تراعي مصالح اليمن، مثل حماية سواحلها وموانئها وضمان حرية مرور السفن. اليمن يمكن أن تشارك في التنسيق المباشر مع الدول المطلة على البحر الأحمر لتبادل المعلومات وتطوير آليات إنذار مبكر ضد أي تهديدات محتملة على الممرات البحرية. تساهم اليمن في تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي في المنطقة، بما يعكس مصالحها الوطنية ويحمي موقعها الاستراتيجي الحيوي.

٢. المملكة العربية السعودية:

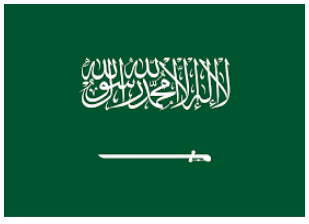

تُعدّ المملكة العربية السعودية الدولة الأكبر المطلة على البحر الأحمر، وتتمتع بموقع استراتيجي يجعلها ركيزة أساسية في تحقيق الأمن البحري في المنطقة. تدرك المملكة أن استقرار البحر الأحمر وخليج عدن يُعد جزءًا لا يتجزأ من أمنها القومي وأمن المنطقة ككل.

ترى المملكة أن إنشاء آلية إقليمية لخفض التصعيد وتعزيز الحوار السياسي خطوة ضرورية لحماية الممرات المائية من التهديدات الأمنية والاقتصادية، وضمان حرية الملاحة والتجارة الدولية.

وتسعى السعودية إلى تعزيز التعاون بين الدول المطلة على البحر الأحمر، بما في ذلك الدول الإفريقية والعربية، من خلال مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن الذي أُطلق بمبادرة منها عام 2020، بهدف توحيد الجهود الأمنية والاقتصادية في المنطقة.

كما تؤكد المملكة التزامها بالعمل الدبلوماسي المشترك لحل النزاعات الإقليمية عبر الحوار، وبالتعاون الوثيق مع الشركاء الدوليين لضمان الاستقرار والازدهار في البحر الأحمر.

٣. الإمارات العربية المتحدة:

تتمتع الإمارات العربية المتحدة بموقع استراتيجي على بحر العرب، وتعتبر أمن البحر الأحمر وخليج عدن جزءًا أساسيًا من أمنها البحري والتجاري. ومع كونها من أبرز المراكز اللوجستية والتجارية في المنطقة، تركز الإمارات على أهمية حرية الملاحة وتأمين طرق التجارة الدولية.

ترى الإمارات أن الاستقرار السياسي والاقتصادي للدول المطلة على البحر الأحمر هو شرط أساسي لنجاح أي مبادرة إقليمية. وتدعم إنشاء آلية دائمة لخفض التصعيد تُعزّز التعاون الأمني والاستخباراتي وتعمل على مكافحة القرصنة والتهريب.

كما تؤمن الإمارات بضرورة إشراك القطاعين العام والخاص في جهود التنمية الساحلية لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وتؤكد التزامها بدعم مبادرات السلام الإقليمي والحوار الدبلوماسي الذي يضمن استقرار الممرات البحرية الحيوية.

٤. إيران:

تمتلك إيران موقعًا مهمًا على بحر العرب، وهي تدرك الأهمية الجيوسياسية للبحر الأحمر وخليج عدن باعتبارهما من أكثر الممرات الحيوية للتجارة العالمية.

ترى إيران أن أي آلية إقليمية لخفض التصعيد يجب أن تُبنى على احترام سيادة الدول ورفض التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول الساحلية. وتشدد على أن الأمن الإقليمي يجب أن يُدار من قبل دول المنطقة نفسها دون وصاية خارجية.

كما تدعو إيران إلى تعزيز الحوار السياسي بين دول الخليج والدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر، معتبرة أن التعاون الجماعي هو السبيل الوحيد لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة مثل الإرهاب والقرصنة والتهريب.

وترى أن ضمان الأمن البحري لا يتحقق بالقوة العسكرية، بل بالتفاهم المتبادل والتعاون الاقتصادي والسياسي الشامل بين شعوب المنطقة.

٥. جيبوتي:

تقع جمهورية جيبوتي في واحد من أكثر الممرات المائية ازدحامًا في العالم، عند مدخل البحر الأحمر وبالقرب من مضيق باب المندب. هذا الموقع يجعلها لاعبًا حيويًا في أمن الملاحة الدولية.

تؤمن جيبوتي أن التعاون الإقليمي والدولي ضروري لحماية الممرات المائية من التهديدات الأمنية، خاصةً القرصنة والنزاعات المسلحة في الجوار.

وتدعم إنشاء آلية إقليمية لخفض التصعيد تكون مبنية على الشفافية وتبادل المعلومات الأمنية، مع مراعاة التوازن بين السيادة الوطنية والمصالح المشتركة.

كما تسعى جيبوتي إلى لعب دور الوسيط بين الدول الإفريقية والعربية لتعزيز الحوار السياسي وتحقيق الاستقرار في البحر الأحمر وخليج عدن، وتؤكد على أهمية التنمية الاقتصادية الساحلية كوسيلة لتحقيق الأمن المستدام.

٦. الصومال:

الصومال تقع على الساحل الشرقي للبحر الأحمر وبحر العرب، وتتميز بموقع جغرافي حيوي يجعلها حلقة وصل بين إفريقيا والعالم العربي. على الرغم من أن الصومال تواجه تحديات كبيرة بسبب الصراعات الداخلية والقرصنة البحرية، فإن هذه التحديات تجعلها لاعبًا مهمًا في أي مناقشة حول الأمن البحري وخليج عدن.

موقف الصومال من إنشاء آلية إقليمية لخفض التصعيد وتعزيز الحوار السياسي يركز على الحاجة إلى دعم المجتمع الدولي والدول المجاورة لتأمين ساحلها، وضمان استمرار الملاحة البحرية بشكل آمن. الصومال ترى أن أي فوضى أو تهديد في البحر الأحمر قد يؤدي إلى زيادة الأزمات الاقتصادية والسياسية داخل البلاد، لذلك تدعم التعاون الإقليمي والدولي لضمان الاستقرار.

دور الصومال في الموضوع يتجلى في تعزيز الأمن البحري في سواحلها، والمشاركة في التنسيق الإقليمي لمراقبة السفن والتصدي للقرصنة. كما يمكن أن تعمل كجسر للتعاون بين الدول المطلة على البحر الأحمر والدول الأفريقية المجاورة، لضمان فعالية أي آلية دائمة لتقليل التصعيد وتعزيز الحوار السياسي.

٧. إريتريا:

إريتريا لها ساحل طويل على البحر الأحمر، ويجعلها لاعبًا رئيسيًا في أي جهود إقليمية لحماية الملاحة البحرية. تاريخها مليء بالصراعات الإقليمية مع جيرانها مثل إثيوبيا وجيبوتي، مما يزيد من أهمية التنسيق الإقليمي معها.

موقف إريتريا من إنشاء آلية دائمة لخفض التصعيد يتمحور حول حماية سيادتها ومصالحها البحرية، مع رغبتها في ضمان استقرار المنطقة دون التدخل المباشر في النزاعات الخارجية، إلا عند الضرورة.

دورها في الموضوع يتمثل في المشاركة في أي خطط إقليمية لتأمين الممرات البحرية، وضمان حرية الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن، والتعاون مع الدول المطلة على المضيق في وضع آليات مراقبة وتحذير مبكر لأي تهديدات محتملة.

٨. السودان:

السودان دولة كبيرة تقع في شمال شرق إفريقيا، وتمتد سواحلها على البحر الأحمر، ما يمنحها موقعًا استراتيجيًا مهمًا في أمن الممرات البحرية والتجارة الدولية. تاريخيًا، لعب السودان أدوارًا متعددة في الشؤون الإقليمية، بما في ذلك مشاركتها في التحالف العربي في اليمن، وسعيها للحفاظ على الاستقرار في البحر الأحمر وخليج عدن.

تركّز السودان على تعزيز الحوار السياسي وتقليل التصعيد في المنطقة، مع حماية مصالحها الوطنية وضمان أمن الممرات المائية الحيوية. كما تسعى إلى توسيع العلاقات والتعاون مع الدول المجاورة، خاصة مصر والسعودية، لضمان مرور آمن للسفن والحفاظ على الاستقرار الإقليمي.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للسودان أن تسهم بشكل فعّال في المبادرات الإقليمية لمراقبة الملاحة وحماية الموانئ، فضلًا عن دورها الدبلوماسي في حل النزاعات وتعزيز التعاون بين الدول المختلفة لتحقيق الاستقرار وتقليل التوترات.

٩. إثيوبيا:

إثيوبيا دولة داخلية ، تلعب دورًا غير مباشر في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن من خلال تأثيرها على جيرانها مثل الصومال وإريتريا وجيبوتي. ورغم عدم امتلاكها ساحلًا مباشرًا على البحر الأحمر، فإن موقعها الجغرافي والسياسي يمنحها أهمية خاصة في أي ترتيبات إقليمية تهدف إلى خفض التصعيد وتعزيز الحوار السياسي. يعتمد الاقتصاد الإثيوبي جزئيًا على الموانئ القريبة، خصوصًا ميناء جيبوتي، مما يجعل استقرار الممرات البحرية مسألة حيوية لأمنها الاقتصادي والتجاري.تدعم إثيوبيا إنشاء آلية إقليمية لتعزيز الأمن والاستقرار في البحر الأحمر وخليج عدن، إذ ترى أن أي اضطراب في هذه المنطقة قد ينعكس سلبًا على تجارتها الدولية ويزيد من التوترات الإقليمية التي قد تمتد إلى حدودها.وتسعى إثيوبيا إلى تعزيز التعاون مع دول شرق أفريقيا والدول العربية، لضمان عدم تحول النزاعات المحلية إلى أزمات أوسع تهدد حركة السفن والموانئ الحيوية.

يمكن لإثيوبيا أن تسهم بدور سياسي ودبلوماسي فعّال من خلال المشاركة في صياغة سياسات مشتركة مع الدول المطلة على البحر الأحمر، بهدف حماية حرية الملاحة. كما تستطيع أن تكون حلقة وصل بين دول القرن الإفريقي والدول العربية لتعزيز الحوار والتنسيق الإقليمي، والمشاركة في المبادرات الهادفة إلى وضع آليات مراقبة مشتركة للممرات البحرية.

١٠. الولايات المتحدة الأمريكية:

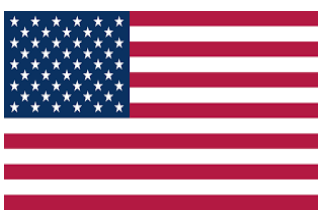

الولايات المتحدة الأمريكية دولة كبرى ذات تأثير عالمي، ولها مصالح استراتيجية واقتصادية مهمة في منطقة الشرق الأوسط، خصوصًا في الممرات البحرية الحيوية مثل

البحر الأحمر وخليج عدن. الولايات المتحدة تهتم بشكل خاص بحرية الملاحة والأمن البحري الدولي، لأنها تعتمد على هذه الممرات لنقل البضائع والطاقة عالميًا ، إنشاء آلية إقليمية لخفض التصعيد وتعزيز الحوار السياسي يُنظر إليه في الولايات المتحدة على أنه فرصة لضمان مراقبة التوترات وحماية الملاحة التجارية والمصالح الأمريكية في المنطقة.

الولايات المتحدة تسهم بدور فاعل في دعم أي مبادرة إقليمية. يمكنها تقديم خبرتها العسكرية والدبلوماسية لضمان تنفيذ الآلية بكفاءة ،كما يمكن أن تدعم الولايات المتحدة إطارًا متعدد الأطراف يجمع بين الدول الإقليمية والدولية لتحقيق استقرار طويل الأمد،

١١. الصين:

الصين دولة كبرى ذات نفوذ اقتصادي وسياسي عالمي، ولها مصالح استراتيجية كبيرة في منطقة الشرق الأوسط، خاصة في الممرات البحرية الحيوية مثل البحر الأحمر وخليج عدن. الصين تهتم بشكل أساسي بحماية مصالحها التجارية والطاقة، لأنها تعتمد على مرور النفط والسلع عبر هذه الممرات لضمان استقرار اقتصادها الوطني. كما تسعى الصين لتجنب الانخراط المباشر في النزاعات العسكرية الإقليمية، لكنها تحرص على أن تدعم أي آلية لخفض التصعيد حرية الملاحة وتحمي مصالح جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك مصالحها الاقتصادية الضخمة في المنطقة.

الصين **تسهم** بدور دولي مؤثر من خلال تقديم الدعم الدبلوماسي والاقتصادي لأي مبادرة إقليمية تهدف لتعزيز الأمن والاستقرار ، يمكنها المشاركة في تقديم الخبرة التقنية، ودعم البنية التحتية لضمان الملاحة الآمنة. كما يمكن أن تلعب دور الوسيط بين الدول الإقليمية والدول الكبرى، خاصة فيما يتعلق بالتوترات الناتجة عن النزاعات في اليمن وتأثير الحوثيين على الملاحة البحرية. بالإضافة إلى ذلك، تسعى الصين لتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي مع دول المنطقة .

١٢. تركيا:

تركيا دولة إقليمية ذات موقع استراتيجي يربط بين أوروبا وآسيا، ولها مصالح كبيرة في منطقة الشرق الأوسط وخليج عدن والبحر الأحمر، سواء اقتصاديًا أو سياسيًا. تركيا تهتم بحماية مصالحها الإقليمية والحفاظ على استقرار الملاحة البحرية، خصوصًا لأنها تعتمد على التجارة العالمية بشكل كبير وتسعى لتأمين طرق النقل البحرية الحيوية. كما تسعى لتعزيز دورها كوسيط دبلوماسي إقليمي قادر على تسهيل الحوار بين الأطراف المختلفة، مع مراعاة مصالح حلفائها في المنطقة، تركيا تؤكد على أهمية حل النزاعات بالوسائل السلمية والدبلوماسية، مع تجنّب أي تدخلات قد تؤدي إلى تصعيد التوترات.

تركيا تسهم في تقديم الدعم الدبلوماسي والتقني لتعزيز أي آلية لخفض التصعيد في البحر الأحمر وخليج عدن. يمكنها تنظيم حوارات إقليمية بين الدول المطلة على البحر الأحمر وتقديم خبرتها في الوساطة بين الأطراف المتنازعة. كما تعمل على تعزيز التعاون الأمني والملاحي لضمان سلامة حركة السفن التجارية، والمساهمة في مراقبة أي تهديدات محتملة من جماعات مسلحة أو قوى إقليمية متنازعة.

١٣. فرنسا:

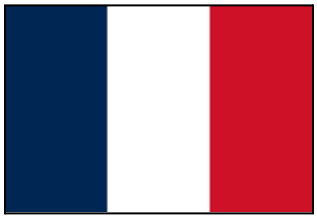

فرنسا دولة أوروبية كبرى لها تاريخ طويل من التواجد العسكري والدبلوماسي في الشرق الأوسط وأفريقيا. تهتم فرنسا بحماية الأمن البحري الدولي والملاحة التجارية، نظرًا لأهمية الممرات البحرية في نقل البضائع والطاقة عالميًا. كما تسعى لمنع أي تصاعد للتوترات الإقليمية التي قد تؤثر على مصالحها الاستراتيجية والتجارية، ومراقبة الممرات البحرية الحيوية لضمان سلامة حركة السفن. فرنسا تؤكد على ضرورة التعاون متعدد الأطراف والعمل مع حلفائها .

يمكن لفرنسا تقديم مراقبة بحرية محدودة لحماية السفن التجارية، والمساهمة بخبرتها الدبلوماسية لتسهيل الحوار بين الدول المطلة على الممرات البحرية. كما تعمل على تعزيز التعاون بين القوى الأوروبية والعربية لضمان تطبيق أي آلية لخفض التصعيد بشكل متوازن وفعال .

١٤. روسيا:

روسيا دولة كبرى ذات نفوذ عالمي واسع، ولها مصالح استراتيجية في الشرق الأوسط وأفريقيا، وخاصة في الممرات البحرية الحيوية مثل البحر الأحمر وخليج عدن. تركز روسيا على حماية مصالحها العسكرية والاقتصادية ودعم حلفائها الإقليميين، مثل إيران وسوريا، مع الحرص على أن تكون أي ترتيبات أمنية متوازنة ولا تقلل من نفوذها الإقليمي. كما تؤكد على أهمية الحلول الدبلوماسية والتفاوضية، وتسعى أحيانًا لتقديم نفسها كوسيط بين الأطراف المتنازعة في المنطقة.

روسيا تسهم بدور سياسي ودبلوماسي في أي آلية إقليمية تهدف إلى خفض التوترات في البحر الأحمر وخليج عدن. يمكنها استخدام نفوذها لدى بعض الدول الإقليمية لتعزيز التعاون في مجالات الأمن والملاحة، والمساهمة بخبرتها العسكرية والاستراتيجية لضمان مراقبة النزاعات وحماية السفن التجارية.

١٥. المملكة المتحدة:

تعتبر المملكة المتحدة من أبرز القوى الدولية المهتمة بأمن البحر الأحمر نظرًا لأهميته في التجارة والطاقة العالمية. ومع وجود قوات بحرية بريطانية تعمل ضمن التحالفات الدولية في المنطقة، تركز المملكة المتحدة على أهمية ضمان حرية الملاحة الدولية وحماية السفن التجارية.

ترى المملكة المتحدة أن إنشاء آلية إقليمية لخفض التصعيد يجب أن يهدف إلى بناء الثقة بين الدول، وتشجع على الحوار الدبلوماسي بوصفه الوسيلة الأكثر فعالية لحل النزاعات.

كما تدعم المملكة المتحدة التعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لتطوير آليات مراقبة بحرية مشتركة، وتقديم المساعدات التقنية للدول الساحلية لتحسين قدراتها في مواجهة التهديدات الأمنية والإنسانية.

١٦. مصر:

تُعدّ مصر من الدول الأساسية المطلة على البحر الأحمر، وتعتبر أن أمنه جزء لا يتجزأ من الأمن القومي المصري والعربي.

ويكتسب البحر الأحمر أهمية مضاعفة لمصر بسبب موقع قناة السويس التي تربط البحرين الأحمر والمتوسط وتشكل أحد أهم شرايين التجارة العالمية.

تدعم مصر بقوة إنشاء آلية إقليمية لخفض التصعيد وتعزيز الحوار السياسي في البحر الأحمر وخليج عدن، بما يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي.

وترى أن هذه الآلية يجب أن تُبنى على مبادئ التعاون الإقليمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، مع تعزيز التنسيق بين القوات البحرية للدول المعنية لحماية خطوط الملاحة ومكافحة التهديدات الإرهابية والقرصنة.

كما تؤكد مصر على أهمية التنمية المستدامة للمناطق الساحلية ودعم الدول الإفريقية المجاورة لتحقيق الأمن والاستقرار في محيط البحر الأحمر.

١٧. قطر:

قطر دولة صغيرة في الخليج العربي، لكنها تلعب دورًا مؤثرًا في السياسة الإقليمية بفضل دبلوماسيتها النشطة واستثماراتها الاقتصادية الكبيرة. ورغم أن موقعها بعيد عن البحر الأحمر، فإن تأثيرها الإقليمي يمتد من

خلال علاقاتها القوية مع الدول العربية والأفريقية. تهتم قطر بشكل خاص بأمن الممرات البحرية والاستقرار السياسي في المنطقة، لأنها تدرك أن أي توتر في البحر الأحمر أو خليج عدن يمكن أن يؤثر على التجارة العالمية وأسواق الطاقة، التي تُعد قطر أحد أبرز المشاركين فيها.

يدعم الموقف القطري فكرة إنشاء آلية إقليمية لخفض التصعيد وتعزيز الحوار السياسي، ويُركّز على الحلول السلمية والدبلوماسية بدلًا من المواجهة ، وتؤيد إنشاء إطار مؤسسي دائم للتعاون الإقليمي في مواجهة التحديات الأمنية، خاصة تلك التي تهدد الملاحة البحرية أو الاستقرار السياسي.

تلعب قطر دور الوسيط المحايد القادر على جمع الأطراف المختلفة حول طاولة الحوار، وتدعم المبادرات الإقليمية والدولية التي تهدف إلى حماية الممرات البحرية وضمان استقرار المنطقة. كما يمكنها المساهمة في تمويل ومساندة المشاريع التي تعزز التعاون والمراقبة المشتركة في البحر الأحمر وخليج عدن. من خلال هذا الدور، تسعى قطر إلى ترسيخ مكانتها كقوة إقليمية تعتمد على الحوار والسلام لضمان أمن المنطقة وحماية مصالحها الاقتصادية والسياسية .

١٨. عُمان:

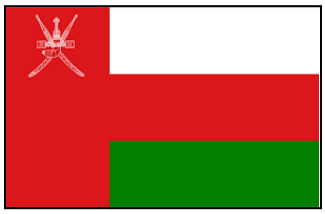

عمان دولة استراتيجية تقع على الساحل الجنوبي الشرقي لشبه الجزيرة العربية، وهي تتحكم بمداخل بحر العرب والمضائق البحرية الحيوية. تاريخيًا، عُمان لعبت دور الوسيط في النزاعات الإقليمية وكانت دائمًا من الدول التي تفضل الحلول السلمية والدبلوماسية على المواجهة العسكرية. موقعها الجغرافي يجعلها مهتمة بشكل كبير بما يحدث في البحر الأحمر وخليج عدن، لأن أي توتر في هذه المنطقة قد يؤثر على حركة الملاحة والتجارة الدولية، وكذلك على استقرار منطقة الخليج بشكل عام.

موقف عمان يتركز على تشجيع التعاون الإقليمي والوساطة الدبلوماسية بين الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن. عمان ترى أن أي آلية دائمة يجب أن تركز على ضمان حرية الملاحة، منع التصعيد العسكري، وتعزيز الثقة بين الأطراف الإقليمية، بما يقلل من فرص تدخل القوى الخارجية في النزاعات الإقليمية .

دور عمان في الموضوع يتمثل في كونها وسيطًا محايدًا يمكن أن يسهم في تعزيز الحوار بين الأطراف المختلفة، مع تقديم مقترحات وآليات عملية لضمان مراقبة الممرات البحرية، وحماية التجارة الدولية. كما يمكن لعمان دعم المبادرات الإقليمية في مجال التدريب الأمني للقوات البحرية، وتبادل المعلومات الاستخباراتية بين الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن.

١٩. الأردن:

الأردن دولة عربية تقع في قلب الشرق الأوسط، تتمتع الأردن بساحل صغير على البحر الأحمر من خلال خليج العقبة، مما تجعلها تكون مهتمة بأمن الممرات البحرية واستقرارها. لطالما سعت الأردن إلى الحفاظ على الاستقرار الإقليمي ومنع أي توترات يمكن أن تتحول إلى نزاعات تهدد أمن المنطقة. تدعم الأردن فكرة إنشاء آلية إقليمية لخفض التصعيد وتعزيز الحوار السياسي، انطلاقًا من قناعته بأن الحلول السلمية والتعاون المشترك هما الطريق لضمان الأمن في البحر الأحمر وخليج عدن. وترى أن نجاح أي آلية تتطلب مشاركة جميع الأطراف المعنية، سواء الدول المطلة على البحر الأحمر أو الدول المجاورة، حتى تكون القرارات عادلة ومتوازنة.

يمكن للأردن أن تلعب دورًا فاعلًا كميسر للحوار بين الدول المشاركة، من خلال تنظيم لقاءات إقليمية، وتقديم مقترحات عملية لمراقبة الممرات البحرية، وتسهيل تبادل المعلومات بين الأطراف. كما تستطيع أن تساهم في بناء الثقة بين الدول عبر مبادرات دبلوماسية وورش عمل مشتركة، تركز على حماية المصالح المشتركة وتحقيق أمن واستقرار البحر الأحمر وخليج عدن بشكل كامل .

٢٠. الكويت:

الكويت دولة صغيرة في الخليج العربي، لكنها تلعب دورًا استراتيجيًا مهمًا بسبب موقعها الجغرافي وتأثيرها السياسي ضمن مجلس التعاون الخليجي. موقف الكويت تجاه موضوع إنشاء آلية إقليمية لخفض التصعيد وتعزيز الحوار السياسي يركز على الحفاظ على الاستقرار الإقليمي وتعزيز السلام في منطقة الخليج والبحر الأحمر وخليج عدن . الكويت تؤكد على أهمية الحوار الدبلوماسي والحلول السلمية بدلاً من التصعيد العسكري، وهي معروفة بدورها الوسيط في النزاعات الإقليمية، بما في ذلك حماية الملاحة البحرية والتجارة الدولية. الكويت تحرص على أن لا تكون هناك جهة واحدة مسيطرة على القرارات الأمنية في المنطقة، بل أن يكون هناك تعاون جماعي بين الدول العربية والدولية لتحقيق الأمن والاستقرار.

دور الكويت في الموضوع يتمثل في كونها مشاركًا دبلوماسيًا مهمًا يمكنه تسهيل الحوار بين الأطراف الإقليمية، سواء كانت عربية أو دولية. يمكن للكويت أن تقدم مبادرات سياسية ودبلوماسية لتقريب وجهات النظر بين الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، وكذلك بين الأطراف المتنازعة في اليمن. علاوة على ذلك، يمكن للكويت أن تعمل على دعم أي آلية إقليمية لمراقبة أمن الملاحة البحرية. الكويت تمتلك خبرة سابقة في الوساطة الإقليمية، ما يجعلها قادرة على لعب دور محوري في تعزيز الثقة بين الدول متنوعة المصالح، وضمان أن تكون أي جهود لخفض التصعيد سياسية وعملية في آن واحد.

14.اسئلة للنقاش

1. ما الشكل الأفضل لآلية إقليمية فعّالة لخفض التصعيد؟ هل يجب إنشاء منظمة جديدة أم اعتماد إطار ضمن الجامعة العربية؟

2. ما التحديات الرئيسية التي تواجه الأمن البحري في البحر الأحمر وخليج عدن، وما مدى ارتباطها بالتطورات السياسية الإقليمية؟

3. ما دور الدول غير العربية مثل إيران وإسرائيل والولايات المتحدة في هذه الآلية؟

4. كيف يمكن للآلية الإقليمية الحفاظ على أمن المنطقة دون اعتماد مفرط على القواعد العسكرية الأجنبية؟

5. كيف يمكن بناء الثقة بين الدول التي لديها تاريخ من الصراعات والتنافس الجيوسياسي؟

6. كيف يمكن إشراك الدول الساحلية الصغيرة والنامية لضمان عدم احتكار إدارة الأمن البحري من قبل القوى الكبرى فقط؟

7. ما الإجراءات التي يمكن اتخاذها لضمان أمن الملاحة البحرية ومنع الهجمات على السفن التجارية؟

8. إلى أي حد يمكن تعميم تجربة التعاون في مكافحة القرصنة على مواجهة التهديدات الحديثة مثل الطائرات المسيرة البحرية؟

9. كيف يمكن تحقيق توازن بين الأمن والعسكرة في البحر الأحمر بحيث لا يتحول الممر إلى منطقة تنافس عسكري؟

10. هل يمكن فصل ملف اليمن عن التوترات الأوسع في البحر الأحمر؟ أم أنه مرتبط بها بشكل عضوي ولا يمكن تجاهله؟

11. ما العلاقة بين حل سياسي شامل في اليمن واستقرار خطوط التجارة وأمن الطاقة في البحر الأحمر؟

15.المراجع

.Suez Canal Authority. Suez Canal Authority, n.d

.Egyptian Enterprise. Egyptian Enterprise, n.d

.United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). UNCTAD, n.d

.UNHCR. Sudan Situation Overview – Global Report 2024, n.d

.Al-Araby. Al-Araby, n.d

.United Nations News. UN News, n.d

.Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). SIPRI, n.d

ReliefWeb. “Fact Sheet: Israel and Palestine Conflict – 19 October 2023.” ReliefWeb, 2023.

.Reuters. Reuters, n.d

.Palestine Children’s Relief Fund (PCRF). PCRF, n.d

.Amnesty International. Amnesty International, n.d

.Council on Foreign Relations. “War in Yemen.” Global Conflict Tracker, n.d

.UNICEF. Yemen Humanitarian Situation Report – March 2023, 2023

.Al Jazeera Center for Studies, 2015 ”…دراسة“ .Al Jazeera Studies Center

United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). World Drug Report 2025, June 2025.

.Middle East Studies Center (MESC). Studies 24, n.d